التحديث السياسي واستمرار البُنى التقليدية في العراق بعد عام 2003

أ.د ليث عبدالحسن الزبيدي (*)
م.م..وسام حسين علي العيثاوي(**)

الخلاصة

شهد العراق بعد عام 2003 تحديثاً على المستوى السياسي بفعل خارجي متمثل بالاحتلال الأمريكي للعراق، أذ تم بناء نظام سياسي على الطراز الغربي، إلا أن هذا التحديث شهد العديد من التحديات التي جعلت من الصعوبة تحقيقه ومن تلك التحديات هو استمرار البنى التقليدية على حساب المؤسسات المدنية الحديثة، وفي حال استمرارها على هذا المنوال سيؤدي ذلك إلى فشل عملية التحديث السياسي وبناء دولة مدنية ديمقراطية في العراق. وهذا ما دفعنا إلى البحث في مدى تأثير المؤسسات التقليدية على عملية التحديث السياسي.

المقدمة:

يهدف التحديث السياسي إلى تفكيك البُنى التقليدية واحلال محلها بُنى حديثة، لإن القيم والاعراف التقليدية تؤثر في بنية وخصائص النظمالاجتماعية والسياسية والاقتصادية فلابد من ابدالها بقيم حديثة، فالتحديث يصبح بأنه عملية تحول مجتمعاً

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.
(**)كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين.

مستنداً إلى القيم والمؤسسات التقليدية إلى مجتمع قائم على خصائص المجتمعات المتطورة والحديثة. أي أنها الانتقال من نظام يقوم على أسس تقليدية(الزعامة الروحية، مطلقية السلطة، القبلية/العشائرية، الدينية، العائلية، التي تعتبر من معايير الحكم التقليدي)، إلى نظام سياسي قائم على أسس دستورية ودرجة عالية من المؤسساتية. كما يهدف التحديث في الوقت نفسه إلى علمنة الثقافة السياسية والتحول العلماني للعملية السياسية، أي فصل السياسة عن الإهداف الدينية وتأثيره.

إن المجتمع العراقي كنظيره العربي هو مجتمع أبوي يتكون من خليط من البنى التقليدية بما تحمله من علاقات وقيم قبلية وطائفية ودينية مستمدة من روابط الدم والمعتقد، وبنى حديثة تترابط فيما بينها لتنتج بينة اجتماعية جديدة، وتسود في ظل هذه البنية قيم الخضوع والطاعة والعلاقات الهرمية بينما تبقى الحرية والمساواة والتعاون قيماً لفظيه فاقدة للمفعول على الصعيدين الاجتماعي والنفسي مما سيوّلد أشخاصاً في هذا المجتمع يخافون السلطة الأمر الذي سيمكن الفئة الحاكمة من السيطرة على هذا المجتمع وإخضاعه لسلطتها[1].

إن العراق بعد العام(2003) شهد بروزاً كبيراً للمؤسسات التقليدية على الساحة السياسية وخاصة القبيلة والمؤسسة الدينية على حساب المؤسسات المدنية الديمقراطية الحديثة، ومازلت هذه العملية جارية على قدم وساق في الوقت الحاضر. جعلنا ذلك أمام حيرة كبيرة ومشكلة معقدة جداً، إلا وهي أعادة إنتاج بُنى النظام التقليدي والمجتمع التقليدي على حساب المؤسسات الحديثة. فبدلاً من تفكيك بُنى المجتمع التقليدي وأعادة تجميعه وتركيبه وفقاً لأسس حديثة تقتضيها عملية التحديث السياسي، تم أعادة انتاج وتقوية البُنى التقليدية المتمثلة بالقبيلة والمؤسسة الدينية والتي تلقي بتأثيراتها على التنظيمات الحديثة مثل المجتمع المدني والاحزاب السياسية وغيرها، فبدلاً من أن تقدم هذه التنظيمات الحديثة أشكالاً بديلة للأنتماءات الأولية، أصبحت مجرد امتدادات سياسية ومؤسسية لهذه الانتماءات، مما يعمق من الانقسامات الرأسية في المجتمع العراقي، وهذا مايؤدي بالنتيجة إلى عدم

استقرار سياسي ومجتمعي، ويعرقل بناء المؤسسات السياسية الحديثة ومسيرة التنمية الاقتصادية.

أولاً: مشكلة البحث، إن التغيير السياسي الذي حدث في العراق بعد العام (2003) وشيّوع حالة الفوضى وفقدان الأمن قد أسهَم في بروز المؤسسات التقليدية على حساب المؤسسات المدنية الحديثة، وبالتالي أصبحت واحدة من أهم المعوقات التي تقف أمام عملية التحديث السياسي في العراق، وهذا ما دفعنا إلى البحث في مدى تأثير المؤسسات التقليدية على عملية التحديث السياسي.

ثانياً: فرضية البحث، تنطلق فرضية البحث من أن البنى التقليدية التي انبثقت بشكل كبير في العراق بعد العام (2003)، تشكل عقبة أمام عملية التحديث السياسي، في سبيل بناء نظام ديمقراطي.

ثالثاً:أهمية البحث، تنبع أهمية الموضوع من الرغبة الحقيقية لتحديث مؤسسات النظام السياسي الديمقراطي العراقي، وذلك نتيجة تلكؤ تلك المؤسسات في عملها وانجازاتها بسبب الكم الكبير من التحديات التي تواجهها ومن بين تلك التحديات هي أستمرار البنى التقليدية على حساب البنى المدنية الحديثة، لذلك تأتي هذه الدراسة لمعرفة ما مدى استجابة وقبول القوى الاجتماعية التقليدية لعملية التحديث السياسي؟ ولرصد وتحليل عملية التحديث السياسي في العراق وكيفية الانتقال بالنظام السياسي العراقي من النموذج التقليدي إلى النموذج التحديثي وبصورة حقيقية في ظل التحديات التي تواجهه. لذا نعتقد بأن واحداً من سبل تحقيق ذلك هو تأمين الجوانب العلمية والبحثية والاكاديمية لها.

رابعاً: هيكلية البحث، يتكون البحث من مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة.

المبحث الأول : التعريف بمفهوم التحديث السياسي.

المبحث الثاني: التحديث السياسي وأهم البنى التقليدية في العراق.

المبحث الثالث: أنعكاسات استمرار البنى التقليدية على عملية التحديث السياسي.

المبحث الرابع: أهم الاليات الضرورية لتحقيق التحديث السياسي وتجاوز البنى التقليدية.

المبحث الأول : التعريف بمفهوم التحديث السياسي.

إن التحديد الدقيق لمفهوم التحديث ظل مثاراً للأختلافات واجتهادات واسعة، أذ تعددت الكتابات والدراسات والأسهامات الفكرية التي تناولات مفهوم التحديث والتي أمتدت على مراحل زمنية كبيرة، وهو ما يجعل من الصعوبة تتبع الدراسات كلها التي سعت لتحديد هذا المفهوم، وعليه سنُركز على بعض التعاريف التي أعطيت للمفهوم في عدد من الدراسات أما في مصادرها الأصلية أو في بعض المصادر الأخرى التي أشارت للتحديث، ولاسيما كتابات عدد من الباحثين الذين أهتموا بدراسة التنمية والتحديث السياسي.

أنطلاقاً من أهتمام كل فرع من فروع العلوم الاجتماعية بالتقسيم الثنائي للحداثة والتقليد، أخذ علماء السياسة على عاتقهم القيام بدراسات وأبحاث بشكل جدي في أطار ما يعراف بالتنمية السياسية والتحديث، وتوصلت جلّ هذه الدراسات إلى أن المجتمع السياسي الحديث يتضمن مجموعة خصائص يفترض أنها غير موجودة في المجتمع السياسي التقليدي، وهذه الخصائص هي:[2].

1. التمايز والتخصص الوظيفي العالي للمنظمات الحكومية، ودرجة عالية من الاندماج والتكامل في البنية الحكومية.
2. سيطرة الاجراءات العقلانية على علمية اتخاذ القرارات السياسية، واتساع مدى القرارات السياسية والادارية وكفاءتها.
3. انتشار الاحساس الشعبي بالانتماء للتاريخ والارض والهوية القومية للدولة وفعاليته.
4. اتساع درجة الاهتمام والمشاركة الشعبية في النظام السياسي.
5. توزيع الادوار السياسية أستناداً إلى الكفاءة والانجاز وليس على أساس الوضع الاجتماعي أو الطبقي للفرد.
6. التحول العلماني للعملية السياسية، أي فصل السياسة عن الأهداف الدينية وتأثيرها [3].

7. تتصف الأنظمة السياسية الحديثة بالوعي السياسي المتزايد للمواطنين واعتناقهم لنظريات وفلسفات سياسية مستجدة [4].

وبصفة عامة، فإن المجتمع السياسي الحديث مجتمع دينامي متطور يتسم ببعض الخصائص المهمة التي تميزه عن المجتمعات التقليدية، ومن تلك الخصائص وجود سلطة عقلانية– علمانية، وبنى متمايزة ومشاركة جماهيرية، وبالقدرة على تحقيق عدد كبير ومتسع من الاهداف والغايات.

أولاً: المفهوم اللغوي والاصطلاحي للتحديث.

1. المفهوم اللغوي للتحديث، التحديث، كلمة مشتقة من الحداثة، حدّث شيء، أي جعله حديثاً ومعناه التجديد[5].وصفة(حديث) في اللغة تعني نقيض القديم[6]. واصبحت صفة (حديث) في اواخر القرن السادس عشر مرادفاً بدرجة تزيد أو تنقص لتعبير الآن، ولأن صفة الآن أو حالاً تتناقض مع كل ما يرتبط بالقديم[7]. فالتحديث يعني تجاوز للقديم وتحرر الانسان من مكتسبات التراث(التقليد الذي يمثل حامل للقديم واستمرار له) والارتباط بالافكار والقيم الحديثة. والمعنى اللغوي للتحديث، أن تدفع الحياة في شيء قديم، ليصبح مأخوذاً به عصرياً[8].أما في المعاجم الانكليزية يشير مصطلح (**Modernization**) إلى تجديد أو تحديث أو جعل الشيء عصرياً [9].

2– المفهوم الاصطلاحي للتحديث، يُعرف عالم الاجتماع الامريكي تالكوت بارسونز(**Talcott Parsons**) التحديث، بأنه عملية تغيير مفاهيم المجتمع التقليدي وإبدالها بقيم حديثة[10].هذا التعريف يرى بأن القيم والاعراف التقليدية تؤثر في بنية وخصائص النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فلا بد من ابدالها بقيم حديثة. فالتحديث بهذا المعنى، عملية تحول مجتمعاً مستنداً إلى القيم والمؤسسات التقليدية إلى مجتمع قادر على اتخاذ خصائص المجتمعات المتطورة أو الحديثة[11]. فمصطلح التحديث مصطلح شامل يهدف إلى إدخال تغييرات عديدة في وقت واحد وعلى مستويات متعددة، فهو يشير إلى إنتقال المجتمع من مجتمع تقليدي أو مجتمع ما قبل الحديث إلى أنماط تكنولوجية وما يتعلق بها من تنظيم اجتماعي يميز الدول الغربية

المتقدمة اقتصادياً والمستقرة سياسياً[12].ويعرف (جون سكوت/ إستاذ علم الاجتماع في جامعة ايسيكس، بريطانيا) التحديث، بأنه محاولة المجتمع للحاق بالتقدم إذ يحاول المجتمع المتأخر اللحاق بالمجتمع المتقدم، وهذا يتطلب التحول من الريفي إلى المدني ومن التقليدي إلى الحديث[13]. إن هذا التعريف مرتبط بشكل واضح بفكر التطور التي تم وضعها كي تلحق المجتمعات المتأخرة في عالم الجنوب بركب التقدم الغربي عن طريق التحديث. والاخذ بالسمات المميزة لأكثر البلدان تقدماً، محققاً الاشياء التي تشترك فيها المجتمعات الغربية الحديثة، وستلغى المجتمعات التقليدية تدريجياً مؤسساتها وقيمها الاقتصادية، والسياسية، وبوجه خاص الثقافية، لأحلال قيم ومؤسسات حديثة محلها[14].كما يعرف ولبرت مور (**Wlbert E.Moor**)التحديث، بأنه عملية أنتقال المجتمع من حالته التقليدية التي لم تصل بعد إلى مرحلة المجتمع الحديث والتطور التكنولوجي والتنظيم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي يميز المجتمعات الغربية المتطورة عن المجتمعات التقليدية المتخلفة[15].وأذا كانت عملية نقل النظم التكنولوجية والاقتصادية الغربية تتم بسهولة نسبياً ولا تثير العديد من المشاكل، فإن الأمر لا ينطبق على الجوانب الاجتماعية والسياسية وخاصة الجوانب الثقافية والقيمية أذ على العكس تبقى محفوفة بمخاطر جمّة مخيفة[16].

وفي هذا الصدد يمكننا القول، أن معظم التعاريف التي اعطيت لمفهوم التحديث يختزل عملية التحديث في النموذج الغربي(أكتساب الطابع الغربي)[17].وإذا نظرنا إلى التحديث في بلدان اوربا الغربية، ممكن أن يتصف بكونه عملية تعبئة وتمايز وعلمنة[18].وهنا يصبح التحديث عملية اقتباس المعارف والمهارات المنجزة في الغرب

ثانياً: مفهوم التحديث السياسي.

إن التحديث السياسي، هو جانب من جوانب التحديث المتعددة كالتحديث الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. يعرف عالم الاجتماع الالماني كارل دويتش(**Karl Deutech**) التحديث السياسي، بأنه عملية الانتقال من المجتمع المقيد بسلطة النخبة وبانعدام التخصص وتأدية وظائف محددة إلى مجتمع تتعدد فيه المهمات

السياسية وتظهر المجموعات السياسية المتباينة وتتسع درجة المشاركة[19]. يُفهم من هذا التعريف على أن التحديث السياسي هو عملية انتقال من نظام يقوم على أسس تقليدية إلى نظام سياسي قائم على أسس دستورية قوُامه سيادة الأمة، ومبدأ التمثيلية والمواطنة، المشاركة السياسية المتزايدة من قبل فئات المجتمع، ومبدأ التمايز الوظيفي والتخصص البنيوي، ودرجة عالية من المؤسساتية. وفي الغالب يكون ذلك من أصعب مهام عملية التحديث ولكنه يعد بعداً أساسياً في عملية التحديث السياسي.إما عالم السياسة الأمريكي(صموئيل هنتنغتون) الذي يعد من أبرز الذين كتبوا في مجال التحديث والقضايا المرتبطة به، وفي كتابه المعنون" النظام السياسي لمجتمعات متغيرة". يحدد هنتنغتون أهم اوجه التحديث السياسي في ثلاث عناوين رئيسية، وهي: [20]

1. عقلنة[□] السلطة السياسية، أي استبدال عدد كبير من السلطات السياسية التقليدية والدينية والعائلية والعرقية بسلطة سياسية قومية علمانية موحدة.
2. تمايز وظائف سياسية جديدة وتطوير بنى متخصصة لتنفيذ هذه الوظائف.
3. المشاركة المتزايدة في السياسة من قبل فئات اجتماعية في المجتمع.

وفي اعتقادي أن تلك النقاط التي حددها هنتغتون تمثل نقاط التقاء العديد من الكتابات بشأن مفهوم التحديث السياسي. إن جوهر التحديث السياسي عند هنتنغتون هو (المؤسساتي) [*] ، وإن مستوى المؤسساتية في أي نظام ساسي يمكن قياسه من خلال(التكّيف، التعقيد، التماسك، الاستقلالية)، وهذا مايميز النظم الحديثة عن الانظمة التقليدية[21].فالنظام السياسي المبني على المؤسسات المستقرة والملائمة للمجتمع ذات التركيب المعقدة والتي تتمتع بالاستقلالية الذاتية والتمايز وفي أطار من التوافق، هو ذلك النظام الضامن لحد مناسب من القدرة على الاستجابة لمطالب بيئته.إما الباحث (ثامر كامل محمد) يربط مفهوم التحديث بخمسة عناوين أساسية وهي:[22]

- ترشيد السلطة، بمعنى أن تستبدال السلطات التقليدية المتعددة سلطة سياسية موحدة وعقلانية ونظام مؤسسات.

- تمايز وظائف سياسية جديدة، وتنمية أبنية متخصصة لممارسة هذه الوظائف.
- المشاركة الهادفة المتزايدة في صنع السياسة العامة وتنفيذها.
- زيادة دور الرأي العام في العملية السياسية والاجتماعية.
- توفير الظروف التي تكفل حل الاشكاليات والازمات التي يمكن ان تنجم عن عملية التنمية والتحديث السياسي.

وعلى الرغم من المحاولات العديدة التي بذلت لتعريف التحديث السياسي، ووجود نقاط التقاء بين العديد من التعريفات التي اعطيت لمفهوم التحديث السياسي، إلا أنه لم يكن هناك اتفاق بين الباحثين على تعريف محدد له، وأغلب تلك التعريفات ركزت على ذكر مجموعة من المظاهر أو الأبعاد التي تعتبر مؤشرات للتحديث السياسي. إلا أنه يمكننا اعطاء تعريف محدد للتحديث السياسي وبما يتفق مع طبيعة تصورنا لهدف التحديث السياسي. فالتحديث السياسي، هو عملية تغيير شاملة ومواكبة للعصر على مستوى الفكر والقيم والممارسة السياسية، تستهدف أحلال نظام سياسي عقلاني يضّمن الديمقراطية والحرية والتعددية السياسية في أطار المشاركة الشعبية واحترام حقوق الإنسان المتعارف عليه دولياً، وذات قدرة على تحقيق مزيد من التكامل الاجتماعي، وتحقيق اساليب اكثر كفاءة في المجالات السياسية كافة، وبما يتلائم مع خصوصيات المجتمع المتجه نحو التحديث السياسي.

المبحث الثاني: التحديث السياسي وأهم البنى التقليدية في العراق.

تمثل القبيلة والمؤسسة الدينية أهم البُنى الاجتماعية التقليدية في العراق والوطن العربي، بحضورها وتأريخها وفعلها وتأثيرها.لذا سنتناول في هذا المبحث أهم البنى التقليدية في العراق وهما القبيلة والمؤسسة الدينية وأثرهم على عملية التحديث السياسي الجارية في العراق، عبر مطلبين وكالاتي:

المطلب الأول: التحديث السياسي والمؤسسة الدينية.

يحدد(صموئيل هنتنغتون)، مجموعة من مظاهر التحديث السياسي ومن بينها العلمنة[□]، أي التحول العلماني للعملية السياسية، فصل السياسة عن الأهداف الدينية

وتأثيرها، والتي تعتبر من أهم سمات وخصائص المجتمع السياسي الحديث. أن من أهم متطلبات التحديث السياسي هو انتشار القيم العلمانية في الثقافة السائدة، أن ظهور الدول الحديثة كان امراً رئيسياً في تطور العلمانية وتراجع الدين، وقد وصف (ماكس فيبر) تلك العملية بأنها عملية أستبدال العالم الروحي بالعالم المادي والمؤسسات التي صنعها الإنسان[23]. العلمانية، بحسب (مارسيل غوشيه/ مؤرخ وفيلسوف فرنسي معاصر) هي فصل الدين عن الدولة والاستقلال التام في التنظيم الدنيوي وعدم الخلط بين الدين والدولة، فالدين هو اجتماع الإنسان مع الخالق، أما الدولة فهي اجتماع البشر مع بعضهم البعض، وهم ليسوا بحاجة إلى وحي أو رؤى كي يجتمعوا في ما بينهم[24]. والعلماني كما جاء في قاموس اكسفورد هو، ما ينتمي إلى هذا العالم الأني والمرئي، أي عالم الحواس الخمس وهو ما يهتم بهذا العالم وحسب وينتمي للحياة الدنيا وامورها[25].

وفرضيتنا هنا، هي كلما كانت علمنة الدولة وتلبية الفضاء الديمقراطي– العلماني ممكناً، كانت إمكانية تطبيق التحديث السياسي ممكناً ايضاً، والعكس نقيض ذلك. وفي حدود دراستنا العراق بعد عام (2003)،شهد العراق بروز دور المؤسسات الدينية بشكل جلي، بعد الأحتلال الامريكي للعراق، الذي خلف وضعاً أمنياً متدهوراً وظروفاً أجتماعية أثرت في مؤسسات المجتمع، ولم يبقى لأية سلطة تأثير في المجتمع، إلا السلطة الدينية المتمثلة بسلطة المساجد ورجال الدين التي تعد مرجعية كان لها دور بارزاً في المجتمع[26].

فقد برز دور المرجعية في الساحة السياسية العراقية بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003، وفي ظل التحولات السياسية الكبيرة التي شهدها العراق، برز دور أية الله السيد (علي السيستاني/ المرجع الديني الاعلى في العراق) في ضبط ايقاع الاحداث السياسية المهمة والتي تقع تحت تأثير نفوذه، لما يتمتع به من احترام واسع في صفوف الجماهير العراقية، وكذلك الاحزاب والشخصيات السياسية المؤثرة في الساحة العراقية، ولعبت المرجعية الدينية دوراً بارزاً واحياناً حاسماً في العملية السياسية العراقية، وكان للمرجعية العليا في النجف الاشرف والمتمثلة بالمرجع الاعلى السيد

علي السيستاني، دور محوري ومهم جداً في التطورات السياسية، وقد صنف دوره في الجانب الايجابي، أذ كانت الفتاوى الصادرة عنه تدعو إلى الاحتكام للقانون، وعدم الثأر، وتأييد الانتخابات والدستور والاحتكام إلى السلطة[27]. فإنقسم رأي المؤسسة الدينية المتمثلة برجال الدين(القيادات الدينية) إلى قسمين خصوصاً فيما يتعلق بعملية إعادة بناء الدولة، ففي الوقت الذي اتجهت بعض القيادات الدينية إلى دعم الانتخابات، وإقامة نظام سياسي جديد، اتجهت بعض القيادات الدينية الأخرى نحو مقاطعة ورفض العملية السياسية، وأثرهم فيما بعد في مجمل الاحداث التي انتهت آثارها إلى نقطة واحدة هي الحد من قيام وضع مستقر سياسياً واجتماعياً وهو ما انعكس سلباً على بناء مؤسسات مدنية حديثة في العراق.

وعلى الرغم من الدور الكبير التي ادتها المؤسسات الدينية في العراق في ظل التحولات التي شهدها العراق بعد 2003، إلا أن تدخل الدين بالسياسة سيضعف من حالة التحول الديمقراطي وعملية التحديث السياسي في العراق، أذ أن التحديث السياسي يتطلب فصل السلطة الروحية عن السلطة الدنيوية وهذا احد شروطها المهمة.

ولكن، إن عملية (الفصل والحياد)[*] بين المؤسسة الدينية والسياسية في العراق يواجه جدلاً كبيراً، فالمتدينون يضعون العلمانية في خانة الإلحاد، والعلمانيون يرون في أن القيادات الدينية بثوابتها ومرجعياتها المقدسة من شأنها أن تثير الفرقة وتقوض مفهوماً مهماً لديهم محفزاً للبناء والتطور إلا وهو الإحساس بالمواطنة، وتعويض هذا الأخير بمرجعيات مذهبية وطائفية متنافرة، ينفي إحدهما الأخر، ومن ثم يقود هذا إلى واقع الفرقة والاحتراب وتباين الرؤى وتزمتها. فبرزت تيارات دينية بشقيها (السني والشيعي) بشكل واسع وعلى الرغم من خطابها العام هو عراقي، إلا أن واقع تركيبها الداخلي ومضمونه هو واقع خاص (طائفي، مذهبي)، إثرت سلباً وبشكل لا يستهان به في عملية تحقيق الولاء الوطني.

وعلى صعيد أخر، أن التدخل الكبير للمؤسسة الدينية في الشؤون السياسية، قد جعل من العسير حقاً التمييز بين المؤسسات الدينية البحتة، والحركات السياسية الدينية، أذ غدت العملية السياسية في العراق عموماً تتسم بكونها تنطوي على صراع

طائفي يستعمل الهوية المذهبية، وما يتبعها من شأن ديني بطبيعة الحال، في الصراع السياسي، لتغدو القوى السياسية الدينية في العراق على اختلاف مذاهبها مجرد جماعات تدير صراعاً سياسياً بأدوات طائفية[28].هذا الامر ساعد كذلك على تزايد التحالفات والتكتلات السياسية في العملية السياسية العراقية، وهذه التحالفات ترتكز على أساس هش لا يعتمد على البرامج السياسية والحزبية ما اوجد صداه في الاصطفاف الطائفي على حساب الهوية الوطنية.

وتأسيساً على ما تقدم، يمكننا القول أن بقاء المؤسسة الدينية بهذا التأثير الكبير في الساحة السياسية وتداخل عملها مع عمل المؤسسات السياسية سيكون عقبة أمام عملية التحديث السياسي، فلابد من أبعاد تأثير المؤسسة الدينية على السياسة في العراق وجعل حدود واضحة لعمل كل منهما، ليتسنى تحقيق عملية التحديث السياسي، وبناء مؤسسات سياسية قادرة على التكيف مع المستجدات، وتحقيق المساواة بين جميع المواطنين امام القانون، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والعرقية.

وهكذا يمكن القول، أن السياسة والظواهر السياسية شأن مجتمعي دنيوي مرتبط بالبشر، أما الدين فمجاله فردي واخروي، كما أن الدولة العلمانية لا تحتاج إلى شرعية خارجية، ولا لقدسية من شأنها أن تبرر كيفية وجودها، فهي تستمد قوتها فقط من اعتناق المواطنين الذين يدركون أنها الشكل الهادف إلى اقرار سيادتهم. مما تعني المساواة بين جميع المواطنين امام القانون، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو العرقية، كما تعني صياغة حرية الضمير والمعتقد للجميع[29]. فالعلمانية في ذاتها ليست مناهضة للدين، أنها ازاحة أو تنحية للدين عن الدولة، لكنها تدع للدين حرية تامة في المجتمع، وهي تحترم جميع الأديان.

المبحث الثاني: التحديث السياسي والنظام القبلي/العشائري[□].

تمثل القبيلة أهم البنى الاجتماعية في العراق والوطن العربي، بحضورها وتأريخها، بفعلها وانفعالها، بتأثيرها وتأثرها، بالموقف الرافض لها، والمحمل لها تبعات الانغلاق والجمود أو المساند لها والمتعكّز عليها، والموظف لها في صراعات سياسية ذاتية أو مشاريع دولة[30].

تؤلف القبيلة وتفريعاتها، كالعشيرة، مؤسسة علاقية قرابية، لم تستطيع التشكيلات الأحدث والأشمل (الأمة بمفهومها الإسلامي والأمة بمفهوما القومي) أن تلغي وجودها المؤسسي والوظيفي والعصبوي[31].

وتعرّف القبيلة، بأنها نسّق من التنظيم الاجتماعي يتضمن عادة جماعة محلية وقد تتخذ أقليماً معيناً ويكتنفها شعور قوي بالتضامن والوحدة، وتستند إلى مجموعة من العواطف الاولية وتعتبر في نظر أعضائها ذات إستقلالية سياسية، ويعد العلماء الانثروبولوجيون إن النسب (الدم) هو الرابطة الاساس التي تربط بين افراد العشيرة، ولكن ذلك لم يصمد أمام واقع الاختلاط والدوافع الاقتصادية، في حين يرى "ابن خلدون" إن النسب هو شكل من اشكال التحالف والولاء والانتماء، ومواجهة الاخطار الخارجية التي تهدد الاستمرار والوجود[32].وفي الغالب يشير مفهوم القبيلة(**Tribalism**)، إلى تغليب المجموعة القبيلة للهوية التضامنية، مقابل مفهوم النزعة الفردانية، ووجد البعض أنه ينازع الايديولوجيا الوطنية والقومية، ومع ذلك فإن الدلالة على مفهوم "القبيلة" بالصيغة التضامنية قد يترافق مع الفترات التاريخية التي يسود فيها التأزم وعند ذلك تتحرك النزعة القبيلة باعتبارها مجسدة للهوية والخصوصية، ومدافعة عنها عندما تتعرض للتحديات الخارجية[33].

وفي السياق التأسيسي لمفهومي الأمة الاسلامي والقومي، كوُنت القبيلة فيهما حجر الزاوية أو النواة، فمع أن الخطاب النظري للإسلام قد تجاوز هذا المفهوم، وعدَ الدين إطار تجميعياً ومفهوماً إنسانياً يخترق العلاقات الأولية والقرابية، وأعطى للأخوة الاسلامية دلالة اكثر حضوراً، فقد بقي ذلك التنظيم في الواقع العملي قاصراً، وبقيت المؤثرات العشائرية فاعلة حتى أحرج اللحظات التاريخية، كما في مسألة استخلاف الرسول محمد (ص) بعد وفاته، بحيث كان المنطق السائد في مؤتمر السقيفة، والسجالات التي دارت بين المهاجرين والانصار، هما منطق القبيلة[34]. أما التنظير القومي للقبيلة، فقد جاء بشكل تجميعي لها، على قاعدة الانتساب السلالي، أو الانتماء المعنوي بالولاء، ويحاول أن يجعل من الامة القومية، القبيلة الاكبر، مع فارق مهم هو أن الولاء للقومية جاء مقروناً بالولاء للارض (الدولة القومية) أو (مشروع الدولة

القومية)، أما في القبيلة فإن الولاء كان مفرغاً من هكذا عنصر باعتبار أن الشكل التاريخي للقبيلة هو الشكل البدوي المرتحل، الباحث عن الماء والكلأ[35]. أن تلك الاشكال لم تستطيع أن تلغي القبيلة، وتراوحت العلاقة بينهما من التوظيف والاستثمار والصراع، دون أن تستطيع أي منهم أن تلغي القبيلة التي بقيت مع كل أشكال التحولات السياسية والاقتصادية والحداثية عنصراً قاراً وثابتاً في معادلة الوجود الاجتماعي، دون أن يعني ذلك ثباتاً في فعاليتها التي تراوحت هي الاخرى عبر التاريخ بين الوجود الطاغي والمهيمن والهامشية.

إن التأكيد على عدم قدرة التشكيلات التاريخية اللاحقة للقبيلة، كالأمة في مفهومها الاسلامي، والامة في مفهومها القومي الحديث، على تذويب والغاء القبيلة، على الرغم من التعارض المبدئي في توجهات الأطر الأحدث، فذلك يعود إلى أن الجمود النابع من البنى السياسية الدكتاتورية الاحادية المحافظة، والبنى الاقتصادية المتخلفة والريعية، يعزز من بقاء القبيلة، ولا يسهم في إضعافها، بل العكس يساهم في إنعاشها والتعكّز عليها في بناء مشروعه السياسي، فالجمود المتأصل للبنُى السياسية يشكل عقبة في تفتيت القبيلة وبناء هيكل حداثي على انقاضها[36].

وضمن حدود الدراسة العراق بعد العام (2003) ، إذ شهد العراق بعد عام (2003) بروزاً كبيراً للعشائر العراقية على الصعيد السياسي والاجتماعي، وازداد اعتماد السلطة على العشائر بشكل كبير بعد التغيير الذي حصل عام (2003)[37]. وكان إبرازه سيعني إظهار طبيعة عجز الدولة ومؤسسات المجتمع المدني عن مواجهة التحديات المطروحة في المجال التنموي[38].

إن ما يهمنا، ما هو دور القبيلة من عملية التحديث السياسي في العراق؟ أن التحديث السياسي يهدف إلى تحقيق السلطة المركزية، التي تدين لها مختلف الجماعات بالولاء، وخاصة في المجتمعات ذات الطبيعة القبلية التي لا تدين ولا تخضع لسلطة مركزية موحدة، وتوحيد الولاء السياسي المشترك للدولة لتجاوز الولاءات المتعددة،عرقية، طائفية، مهنية أو عشائرية، لتحقيق الهوية الوطنية[39]. واقامة نظام يعتمد بنُى حديثة محل النظام الذي يعتمد البنى التقليدية. فهل تحقق ذلك في العراق

بعد عام(2003)؟ الجواب على ذلك بالنفي، وتكمن الاشكالية في ذلك أن مشروع التحديث السياسي يقتضي تفكيك بنى المجتمع التقليدي وإعادة تجميعه وتركيبه وفقاً لأسس حديثة تقتضيها هذه العملية، فإن النظم السياسية التي حكمت العراق على اختلاف مسمياتها وهيكلياتها الملكية منها أم الجمهورية عملت على إعادة إنتاج بنى النظام التقليدي والمجتمع التقليدي ومنها العشيرة، ومازلت هذه العملية جارية على قدم وساق في الوقت الحاضر، إذ إن النظم الحاكمة كانت وما زالت تجد مصدر قوتها في الارتكاز على تلك البنى (التقليدية).

وعلى الرغم من ذلك لا يمكن لأحد إن ينكر دور العشيرة في أخذ زمام المبادرة في تحقيق التماسك الاجتماعي في العراق في المرحلة الحالية، وتحقيق الاستقرار خاصة بعد تشكيل مجالس الصحوات ومجالس الاسناد من ابناء العشائر العراقية لمقاتلة الارهاب[40]. لذلك كان دور العشيرة فاعلاً على معارضة الطائفية فهي عابرة لها، ويرى الكثير أن هذه المسألة يمكن أن تكون أحد المبررات الرئيسية لبروز دور العشيرة في المجتمع، بينما لا يزال كثير من افراد النخب المثقفة، يرون أن دور العشيرة وان مثل منعطفاً ايجابياً في التماسك الاجتماعي، فأنه لا يمكن أن تكون بديلاً للمجتمع المدني الذي يضم الجميع من أجل بناء المجتمع المدني المعاصر المنتج، وبالتالي بناء الدولة العصرية المدنية في العراق[41]. فقد ظلت القبيلة ولسنوات طويلة تعرقل نشأة مكونات المجتمع المدني وتعيق تطورها وأداءها[42]. وفي ظل الظروف الحرجة التي يمر بها العراق، عملت السلطات وكذلك قوات الاحتلال الامريكي، على أعادة توظيف القبيلة ونعراتها وعصبيتها لغايات تتعلق بالاستحواذ الاحادي للسلطة، وغاية تجميع القوة الذاتية في مواجهة خصومها، من خلال قاعدة تفتيت الاخرين، واستعداء بعضهم على بعض، واتباع سياسة الايحاء بالتقريب إلى السلطة أو الابعاد عنها[43].فعلى سبيل المثال، يطرح الباحثون ملاحظة في غاية الاهمية، تتعلق بتشجيع الولايات المتحدة ، عبر إدارة الحاكم المدني في العراق بول بريمر على ظهور عدد هائل من التنظيمات الحزبية والتجمعات السياسية، بعضها ذو طابع عشائري، ودِيني، وغيره، بنيّة منّع قيام جبهة عراقية واحدة متحدة تواجه القرارات الامريكية[44].كما

إسهمت النخبة السياسية الجديدة في العراق بعد العام (2003) التي تتصدر القيادة السياسية العراقية من تعميق ذلك، والتي يفترض عليها أن تقوم بمهمة بناء مؤسسات سياسية ديمقراطية، ولكن ذلك لم يتحقق لحد الآن لإن العديد من تلك النخب في الاصل هي تعتمد على اساس تقليدي (طائفي وقبلي) للوصول إلى السلطة والبقاء فيها، فكيف يمكن القيام بهذا العمل؟ .

لقد أدت الفوضى المدمرة في العراق بعد عام 2003، إلى فقدان الأمن لدى الأفراد والجماعات التي بحثت عن حماية لكياناتها في العشائر والبطون والطوائف، لذلك ظهر الاستنفار العشائري جلياً إلى درجة جعلت القوى والحركات السياسية ومؤسسات الدولة تُشرعن هذه الانتماءات وتعتمد على منهج المحاصصة، وتعود بالتالي إلى ارث كاد يختفي بفعل ما أنجزته الدولة العراقية الحديثة من تحولات[45]. كان هذا هو التحوّل السيكولوجي الأول الذي حصل للعراقيين بعد الاحتلال، فبعد إن سقطت خيمة الدولة التي كانت تؤمن لهم الحاجة إلى البقاء، تفرّق الناس إلى مجاميع، من لجأ إلى عشيرة أو مرجعية دينية، أو تجمع مدني أو سكني، أو تشكيلات سياسية أو كتل بأية صفة كانت لتوفير الحماية لهم. من هنا بدأت ثقافة الاحتماء، وحدوث تحوّل سيكولوجي خطير وهو إن الشعور بالانتماء صار إلى المصدر أو القوة التي تحمي الفرد، وسادت ثقافة الولاء للثقافات الفرعية بدلاً من ثقافة الأداء والانجاز والولاء للدولة، ومن هنا تعطّل الشعور بالانتماء إلى العراق بعد أن تحول ولاءات الأفراد إلى ولاءات لا تعد ولا تحصى. ففي ظل غياب الثقافة الوطنية الشاملة، وانعدام الثوابت الرمزية المجمع عليها، والخشية سواء من الاضطهاد السياسي أو التهميش الاجتماعي يعمل كل فريق أو طائفة الى تفعيل ثقافته الفرعية واستحضارها بغية تحقيق مصالحه الاثنية وتغليبها على ما سواها من مصالح من خلال فرض وجهة نظره ومن ثم السعي لنشر افكاره وتوسيع نطاق معتقداته، وبهذا تتحول الثقافة الفرعية إلى ثقافة تكون وظيفتها الاساسية تقسيم المجتمع وتشظيه بدلاً من توحيده وشد لحمته[46].

وعليه، يمكننا القول إن الدور السياسي للعشائر العراقية في المرحلة الحالية في اوج قوته، وان استمر الحال على هذا المنوال يمكن أن يؤدي إلى اضعاف النهج

الديمقراطي الذي يحاول اثبات نفسه في الحياة السياسية العراقية نتيجة لأن العشيرة هي احدى المؤسسات التقليدية العائدة إلى زمن ما قبل الدولة فضلاً عن امتلاكها لتقاليد ضاربة في القدم تلجأ اليها دائماً تتناقض مع الديمقراطية فكراً وتطبيقاً مثل امتلاك السلاح واستخدامه للدفاع عن الافراد بوجه الخطر حتى وان كان هذا الخطر متأتياً من السلطة نفسها فضلاً عن مبدأ التضامن العشائري – أنصر إخاك ظالماً او مظلوماً– والتي هي على النقيض من الديمقراطية كمبدأ يقوم على الفردية ومسؤولية الافراد عن ارائهم وتصرفاتهم[47].

ويطرح الدور المتنامي للعشائر تحديات عديدة من منظور بناء الديمقراطية والمجتمع المدني في العراق، فالتكوينات العشائرية تستقطب الولاء الاعلى للمنتمين اليها، مما يؤثر في إمكانية تبلور ولاء وطني للدولة العراقية، وبخاصة مع ضعف اجهزة الدولة ومؤسساتها، هذا يؤثر بدوره في إمكانية صياغة وبناء مفهوم واحد للمواطنة[□]، والتي تشكل أحد المرتكزات الأساسية للدولة الحديثة والديمقراطية والمجتمع المدني، كما أن قوة التكوينات العشائرية تلقي بتأثيراتها على التنظيمات الحديثة مثل المجتمع المدني والاحزاب السياسية وغيرها، فبدلاً من أن تقدم هذه التنظيمات أشكالاً بديلة للأنتماءات الأولية، تصبح مجرد امتدادات سياسية ومؤسسية لهذه الانتماءات، مما يعمق من الانقسامات الرأسية في المجتمع العراقي[48].

وعلى صعيد أخر، أن قيام دولة مدنية حديثة – وهو هدف التحديث السياسي– في العراق، لا يمكنها أن تنشأ في ظل نمو العصبيات القبيلة والتكتلات الجهوية واستمرار سيطرة وشيوع مفاهيم الجماعة أمام تلاشي مفاهيم الفردية والمساواة والمواطنة، وهذا ما يدفعنا الى القول بأهمية (الوعي العصبوي العام)[□] في التوافق مع حركة التاريخ ومدخلات التحديث، وقد اورد لنا ابن خلدون قولاً بهذا الصدد يرأى فيه عدم امكانية قيام دولة في ظل العصبيات القبيلة حين قال: " ..... والسبب في ذلك اختلاف الاراء والهواء وان وراء كل رأي منها هوى عصبية تمانع دونها فيكثر الانتفاض على الدولة والخروج عليها في كل وقت وان كانت ذات عصبية لأن كل عصبية ممن تحت يدها تظن في نفسها منعة وقوة"[49]. ومن هنا يجب أعادة توظيف دور العشيرة

ليكون سنداً للعملية السياسية الناشئة في العراق بحيث يكون اداة ضبط اجتماعي ورديفاً للمؤسسات السياسية الديمقراطية وليس بديلاً عنها.

المبحث الثالث: انعكاسات استمرار البُنى التقليدية على عملية التحديث السياسي.

إن جوُهر المشكلة التي تهيمن على المشهد التنموي للمؤسسات المدنية الحديثة في العراق اليوم هو أنه على الرغم من حداثة البناء المؤسسي فيها، إلا إنها مايزال الكثير منها يعمل من خلال الاطر او القيم التقليدية، فالتنظيمات القائمة ما هي إلا تعبير لبعض القوى والتجمعات القبيلية أو الدينية أو العرقية أو المذهبية المختلفة[50]. إذ ما تزال الانتماءات الدينية والعشائرية والعائلية والطائفية، تهيمن على المشهد اليومي للأحداث، في الوقت الذي تقوم المؤسسات المدنية الحديثة على القانون وحقوق المواطنة والمساواة وهو مسار يبعد الفرد عن الانتماء القبلي أو الديني ويجعله مواطناً واعياً لحقوقه وواجباته، وهنا تبرز اشكالية التناقض والتضارب بين نمطين من المجتمع، نمط المجتمع المحلي الراسخ في التقاليد والعادات لما نمارسه في حياتنا العملية دون أن نعيه أو نفكر به، ونمط المجتمع المدني القادر على إحداث التغيير والسير نحو الحداثة وفرض مجتمع القانون والنظام من خلال فتح الابصار والافئدة لفئات المجتمع والوقائع والتحولات المحيطة به[51].

لقد تأرجحت العلاقة بين التشكيلات التقليدية والحداثية سلباً وايجاباً، ولم يتحقق التكامل الكافي والمرن بينهما، ولعل ذلك يعود الى سببين : أولهما، العيوب التي تعتري التشكيلات التقليدية، وتلك التي تعتري التشكيلات الحداثية وادائهما، وثانيهما دور القوى الخارجية في تعزيز التعارض بينهما، والعمل على توظيفه لتحقيق أغراض هذه الدول[52]. وظلّت هذه العلاقة على درجة غير كافية لدفع المجتمع العراقي عن طريق التحديث الرشيد والمستدام، وبشكل اعتماد بعض الاتجاهات السياسية على القيادات العشائرية، مثالاً واضحاً على هذه العلاقة، أذ كانت هناك درجة عالية من التعاون والتكيف النفعي بين المؤسسات الحداثية والتقليدية[53]. وهناك

كثير من المؤشرات التي تعبر عن تزاوج معيب بين انماط السلوك التقليدية ومظاهر التحديث، وكانت النتيجة تعطيل أو تشويه لدور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في خدمة الاهداف الوطنية. لذلك فإن استمرارية التشكيلات التقليدية العراقية(العشائرية، المذهبية، المناطقية، القومية)، ادت إلى تشويه فكرة المجتمع المدني، إذ لم تنجح هذه التشكيلات على الرغم من وجوده المبكّر، في خلق ثقافة وطنية ينتمي لها الجميع، ولذلك كان مفهوم المواطنة عندها هشاً قابلاً للانهيار، إن قيام بعض هذه المنظمات على روابط قومية، أو طائفية، أو عشائرية، أو غيرها من البنى التقليدية، أدى الى تناقضات فيما بينها، وغالباً ما يفضي ذلك إلى ضعف حس المواطنة وتشويه المجتمع نفسه.

وعلى صعيد أخر، إن أخضاع المؤسسات الاجتماعية لنفوذ الدولة وتوظيفها لخدمتها، وعلى الاعم الاغلب لم تنشأ مؤسسات كالاحزاب السياسية ومنظمات مجتمع مدني مستقلة وفعالة، مما ادى بالعودة إلى التنظيمات القبيلة والطائفية كإستمرار لشبكة العلاقات الاجتماعية.أدى بالمحصلة الى سيطرة بُنى ما قبل الدولة وأهمها القبيلة والطائفة على المجتمع، وهنا برزت للساحة العراقية مراجع عدة منها العشائري ومنها الديني وغيرها، كلاً له مجال نفوذه[54].فلم يجد الناس امامهم سوى الهياكل التقليدية للمجتمع، أي القبيلة والطائفة، فكانت المأساة الخفية أنها وضعت المجتمع برمته على حافة الهاوية بسبب التفكك والانقسام الداخلي.

وبالتالي، اصبحت المؤسسات التقليدية في العراق بعد العام (2003)، تضع نفسها في موقع القوة الموازية والمكافئة والمنافسة لمؤسسات الدولة، فهي تريد أن تعمل باستقلال كامل أو شبه كامل عن مؤسسات الدولة بأعراف وقوانين مختلفة، ولن تلجأ إلى الدولة إلا عند الحاجة إلى تعزيز سلطتها، أو لحظة عجزها في مواجهة ظروف ومشكلات تتعدى طاقتها وقدرتها على الحل، فهي تريد الدولة أداة تحميها من الخطر الخارجي (خارج الجماعة)، وتضمن استمرارها حتى وأن كان على حساب قوة الدولة وسلطاتها وهيبتها وقدرتها على اداء وظائفها العامة [55].ذلك يجعل البناء المؤسسي للدولة هشاً وعرضة لخطر الصراعات والتجاذبات والتخندق الطائفي

والقبلي وعدم القدرة على تجاوز انغلاقات التفكير التقليدي، وغياب الأطر التنظيمية على اساس المصلحة العقلانية والكفاية والقدرة على التنافس في كل الحقول والمجالات، ويقلل من معيار الكفاءة في التوظيف الذي يستعاض عنه بمعيار الانتماء إلى الجماعة الطائفية والعشائرية والعائلية وبالمحصلة ينتج كل ذلك إضعافاً للدولة. وعليه، فإن استمرار البنى التقليدية بهذا الحال سيجعل من أن عملية بناء الدولة العراقية على اسس حديثة وعصرية صعبة للغاية، إن لم نقل مستحيلة التحقيق.

المبحث الثالث: أهم الاليات الضرورية لتحقيق التحديث السياسي وتجاوز البنى التقليدية.

قبل البدء بطرح بعض التصورات حول آليات تفعيل مؤسسات مدنية حديثة في العراق، وهو ما يهدف إليه التحديث السياسي، لابد من الاشارة إلى ضرورة آخذ عامل الزمن الذي تتطلبه عملية التغيير هذه بالحسبان، أذ أن عملية اعادة بناء الذات السياسية العراقية الجديدة من خلال هذه المؤسسات الحديثة ليست عملية سهّلة إن لم تكن بالغة الصعوبة، فضلاً عن كونها مستمرة ولا ترتبط بزمن محدد، أي أنها تحتاج إلى وقت وممارسة. وعليه، فإن هناك مجموعة من الاليات الضرورية التي تساعد على بناء مؤسسات مدنية ديمقراطية حديثة في العراق، ومن تلك الاليات ما يأتي:

1- وجود دستور يمثل المرجعية العليا لمختلف العمليات والتفاعلات السياسية وغير السياسية، ويستند إلى مبادئ وأسس احترام القانون وحقوق الانسان واقرار التعددية السياسية والفكرية، وتمكين مختلف القوى والتكوينات الاجتماعية من التعبير عن مصالحها وتوصيل مطالبها من خلال قنوات مؤسسية شرعية، مع توفير ضمانات تمثيلها في هياكل الدولة ومؤسساتها بصورة عادلة ومتوازنة، واقرار مبدأ الفصل بين السلطات، واحترام استقلال القضاء، وتوفير ضمانات ومتطلبات تحقيق المشاركة السياسية والرقابة السياسية، كل هذا يقود إلى تحقيق التداول السلمي على السلطة طبقاً للإرادة الشعبية[56].

2- كما يتطلب الامر لتجّاوز هذه البنى التقليدية لصالح المؤسسات المدنية الديمقراطية الحديثة، سلطة سياسية ترتكز على العقلانية والمؤسساتية، وتسمو فوق كل الاختلافات السياسية والمجتمعية، وتعمل وفق عمل مؤسساتي فعّال، وتستوعب كل المجتمع استناداً على اساس الكفاءة والمسؤولية والقانونية، ضمن أطار مشروع وطني خالص يعتمد مبادئ الديمقراطية، الحرية، المشاركة السياسية، التداول السلمي للسلطة، معياراً للعدل والمساواة بين مختلف مكونات المجتمع العراقي. هذا الامر يكفل إقامة نظام سياسي يعتمد على وجود مؤسسات مدنية حديثة أكثر فعالية وأفضل تكيفاً، وأكثر تعقيداً وعقلانية، قادرة على أحتواء كل القوى الاجتماعية الموجودة في المجتمع، وكذلك قادرة على التكيف مع المستجدات والاحداث[57].وهذا ما يميز الأنظمة السياسية الحديثة عن الأنظمة التقليدية.

3- ضرورة وجود تجانس فكري وثقافي وايديولوجي واضح بين القوى السياسية والاجتماعية المتفاعلة داخل النظام السياسي السائد، هذا التجانس الاجتماعي والثقافي يفسح المجال للحوار وتبادل الآراء وتقبل الآخر بصفة سلمية على اساس خدمة المصلحة العامة وتحقيق التوافق والترابط المجتمعي كل ذلك يدفع بالتحديث السياسي إلى الامام.

4- تبني ثقافة سياسية وطنية شاملة، ينبغي من أولى خطوات البناء السليم للدولة العراقية ومأسسة السلطة فيها، أن يعمد النظام السياسي العراقي إلى اقامة وتبني وبثّ ثقافة سياسية وطنية تعمل على تحديد مدارك المجتمع نحو السلطة وكيفية ممارستها والموقف منها، ووفقاً لذلك يتحدد معيار أو درجة الامتثال للسلطة، أذ أن الثقافة السياسية على الرغم من أنها صادرة من النظام إلا أنها تهدف إلى ترسيخ شرعية النظام لذا فأنها تدخل ضمن نسق مخرجات النظام التي تهدف إلى تحقيق علاقة سليمة تعمل على تنظيم مدخلات المجتمع نحو النظام بشكل موازي لمخرجات النظام[58].

ولنجاح عملية التحديث السياسي في العراق، يقتضي على النظام السياسي القائم العمل على بناء ثقافة سياسية وطنية تشاركية بالدرجة الاساس، أي ثقافة سياسية إيجابية تعمل على تحقيق تنشئة اجتماعية – سياسية إيجابية تدفع إلى استنهاض الشعور الوطني للمجتمع من خلال إعادة وتنظيم الهيكلية الاساسية للنظام السياسي والمجتمع لتكوين ولاء واحد للدولة فحسب بدلاً من تعدد الولاءات والانتماءات، وتعزيز الوحدة الوطنية والعيش المشترك وقبول الآخر والشراكة في الوطن والتوعية بحقوق الانسان والحكم الديمقراطي والدستور والتشجيع على المشاركة السياسية الديمقراطية وتعميق الروح الجماعية وثقافة التسامح والكرامة الانسانية والحفاظ على المصلحة العامة. وعليه، فإن حضور الثقافة السياسية الديمقراطية تسهم في بناء ثقافة مدنية. ووفقاً لـ(صموئيل هنتنغتون) أن الانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث يتطلب بناء ثقافة سياسية ترتكز على العقلانية والعلمانية. لذلك فأن غياب أو ضعف الثقافة السياسية تصبح عملية التحديث السياسي أمراً غير ممكن، أن لم نقل مستحيلة التحقيق، لذا ينبغي على النظام السياسي أن يعمد إلى اقامة وتبني وبثّ ثقافة سياسية وطنية. وهذا بدوره يحتاج جملة آليات تعمل على تحقيقه، ومنها:[59]

- التوقف عن أعادة انتاج النظام التقليدي.
- الايمان بالمشتركات مع الآخر المختلف.
- قبول مبدأ الوحدة مع التنوع.
- الالتقاء حول نقاط الاتفاق والمشتركات.
- التخلي عن فكرة امتلاك الحق المطلق.
- التخلي عن فكرة ان السلطة من حق فئة معينة دون أخرى.

5- تتطلب عملية التحديث السياسي أعطاء اولوية الولاء ليس إلى الوحدة الاجتماعية الضيقة وأنما إلى الدولة ومؤسساتها، وهذا يتطلب نشر الثقافة الوطنية الشاملة ومحاربة الثقافات الفرعية التي آدت إلى الطائفية

السياسية والمذهبية والقومية والمناطقية في العراق وبشكل اكثر وضوحاً منذ العام 2003 ولغاية الآن، من خلال إعداد برامج وطنية ديمقراطية تحث أبناء المجتمع على التمسك بالهوية الوطنية الجامعة وعدم التفريط بها.

6- العمل على استقلالية مؤسسات المجتمع المدني عن هيمنة الدولة والاحزاب والمؤسسات التقليدية على هذه المؤسسات والسماح لها بالعمل بكل شفافية حتى لا تتكرر تجربة النظام السابق. كما اكد ذلك الدستور العراقي الدائم لعام (2005)، إذ نصت المادة(45) الفقرة إولاً، بأنه ينبغي على الدولة إن تحرص على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني، ودعمها وتطويرها واستقلاليتها، بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الأهداف المشروعة لها، وينظم ذلك بقانون. وهنا ينبغي أولاً تعزيز قناعات أصحاب المؤسسات التقليدية من انتهاج سبل المجتمع المدني لا يعني ذوبانها وكياناتها وقيمتها بقدر ماهو أبراز سلوك سياسي مدني وليس عشائري أو طائفي، وكذلك تنويرها وتنبيهها من أن مؤسسات المجتمع المدني ليست هي واجهات عشائرية أو طائفية بقدر ماهي ادوات سياسية سلمية حوارية تساهم في بناء مجتمع عراقي خالٍ من الاستبداد والاحتكار، من خلال نقل تصوُرات حقيقية منطلقة من الاختيار والكفاءة وليس مستند على الحسب والنسب والوضع الاجتماعي الطبقي للفرد. لذلك فأن جزء مهم من تفعيل دور منظمات المجتمع المدني، هو ضرورة إن تبقى هذه المؤسسات في دائرة الاستقلالية. ومن هنا يرى الباحث العربي(محمد السيد سعيد)، أن إحياء المجتمع المدني يمكنه في نهاية المطاف من أعادة بناء الدولة بصيغة دستورية وديمقراطية وإخضاع الدولة للمحاسبة والمساءلة المستمرة والدورية[60]

إن العمل على تحقيق تلك الاليات ضرورية تسهم في بناء مؤسسات سياسية حديثة ومستقرة تقوم على الدستور ولا شيء يعلو عليه، والكل يخضع للقانون حكاماً ومحكومين.بدلاً من مؤسسات يحكمه اشخاص، وتكون المؤسسات فيه مخترقة وعبارة

عن مباني هشّة، كما يفقد الدستور هيبته واحترامه. فالعمل على تحقيق دولة المؤسسات ومجتمع القانون، هما الشرطان الوحيدان والكافيان لتوحيد الدولة العراقية واول عوامل قوتها[61].

الخاتمـــــــــــــة:

إن تجاوز هذه المؤسسات التقليدية لحساب المؤسسات الحديثة يحتاج الى وقت طويل، إلا أنه في الوقت نفسه لا يمكن ضربها عرض الحائط لإنها مؤسسات راسخة داخل المجتمع العراقي، ولكن بلوغ دورها على الساحة السياسية في المرحلة الحالية أوج قوته وإعادة انتاجها والتعكّز عليها، سيولد ذلك بيئة طاردة للمؤسسات الديمقراطية، وعليه فإن استمر الحال على هذا المنوال سيؤدي إلى ضعاف النهج الديمقراطي الذي يحاول اثبات نفسه في الحياة السياسية العراقية لإنها ستكون بديلة عن المؤسسات الحديثة. وعليه، فإن إستمرار هذ الوضع سيلقي بتأثيرها الضار في ادارة الدولة ومؤسساتها، وسيجعلنا ذلك بعيدين كل البعد عن المعايير الحديثة لبناء الدولة، لإن المهنية والكفاءة التي يجب أن نبني عليها المؤسسات اليوم تكاد تكون مفقودة، لصالح الزعامات التقليدية.

Abstract

Iraq has witnessed after 2003, an update on the political level external act of the US occupation of Iraq, as it has been to build a political system of Western-style, but this update has witnessed many challenges that made it difficult to achieve Among those challenges is the continuation of traditional structures at the expense of the modern civil institutions , and if it continues it will lead to the failure of the political process of modernization and build a civil and democratic state in Iraq. This is what prompted us to look at the impact of traditional institutions on the political.

[1] – ابتسام محمد عبد، دور الثقافة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية في العراق ماقبل وما بعد الاحتلال،مجلة دراسات دولية، العدد 35، مركز دراسات الدولية ، جامعة بغداد، 2011،ص 139.

[2] – ثامر كامل محمد، المجتمع المدني والتنمية السياسية (دراسة في الاصلاح والتحديث في العالم العربي)، ط 1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2010، ص ص 14–15. وكذلك ينظر، ثناء فؤاد عبدالله، الاصلاح السياسي خبرات عربية (مصر : دراسة حالة)، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 12، مركز درسات الوحدة العربية، بيروت، (خريف 2006)، ص 15.

[3] –محمد علي محمد، أصول علم الاجتماع السياسي– السياسة والمجتمع في العالم الثالث، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة، الاسكندرية–مصر، 1989، ص 22.

[4] – معن زياد، معالم على طريق تحديث الفكر العربي ، عالم المعرفة ، الكويت، 1987، ص 18.

[5] – نقلاً عن، حمدان رمضان محمد خليل، التحديث السياسي في المجتمع العراقي المعاصر دراسة تحليلية في علم الاجتماع السياسي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2004، ص 27.

[6] – نقلاً عن، ابراهيم فتاح صابر، إشكاليات الحداثة السياسية في إقليم كوردستان العراق، إطروحة دكتوراه، كلية العلوم القانون والسياسة، جامعة السليمانية،2014، ص 8.

[7] – رايموند ويليامز، طرائق الحداثة، ترجمة فاروق عبدالقادر، عالم المعرفة الكويت، 1999، ص 48.

[8] – حمدان رمضان محمد خليل، مصدر سبق ذكره ، ص 27.

[9] – ابراهيم فتاح صابر، مصدر سبق ذكره، ص 9.

[10] – نقلاً عن، غازي فيصل، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، جامعة بغداد ، بغداد ، 1993، ص 14.

[11] – حاتم راشد علي، التحضر والتحديث في المدينة العراقية بحث في إشكالية المكان الحضري، مجلة القادسية للعلوم الانسانية ، العدد 1، كلية الآداب، جامعة القادسية، المجلد 16 ،2013، ص 453.

[12] – سناء الخولي، التغيير الاجتماعي والتحديث ، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية ، 2003، ص 85.

[13] – جون سكوت، علم الاجتماع المفاهيم الاساسية، ترجمة : محمد عثمان، ط 1، الشبكة العربية للابحاث والنشر، بيروت،2009، ص ص 91–92.

[14] – بي. سي . سميث، كيف نفهم سياسات العالم الثالث (نظريات التغيير السياسي والتنمية)، ط 1، ترجمة : خليل كلفت، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ، 2011، ص 100.

[15] – Wlbert E. Moore , Social change – 2nd ed . Englewood cliffs , N.J prentice – Hall , 1979,p 194.

[16] – اسامة الغزالي حرب، الاحزاب السياسية في العالم الثالث ، عالم المعرفة ،الكويت ، 1987 ،ص 29.

[17] – جهينة سلطان سيف العيسى، قضية التحديث في ضوء الاتجاهات المعاصرة لعلم الاجتماع، كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، 1979، ص 135.

[18]– نداء مطشر صادق ، التخلف والتحديث والتنمية السياسية(دراسة نظرية)، ط 1، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي، 1998، ص 53.

[19] – نقلاً عن، ثامر كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة (دراسة معاصرة في استراتيجة ادارة السلطة)، ط 1، دار مجدلاوي، عمان ، 2004، ص 149.

[20] – صموئيل هنتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلو عبود،دار الساقي، بيروت ، 1993، ، ص ص 47–48.

[21] اعتبر ماكس فيبر ان النزعة العقلانية تشكل عصب الحداثة الغربية، وعمد لذلك الى استخدام مصطلح العقلنة (rationalization)، للأشارة الى صيرورة التحديث الغربي. فأختزل المعاني الكثير لمفهوم"العقلنة" الى معنيين أساسيين: الاول، عقلنة المعتقدات، أو العقلانية الثقافية، يشير فيبر من خلال مصطلح عقلانة المعتقدات الى عملية اعادة النظر في الرؤى الثقافية، بحيث يتم استبعاد كل القيم والمعتقدات المتناقضة مع مجموعة من المعتقدات الاساسية الكاملة عبر برنامج نقد ذاتي للثقافة السائدة. إما المعنى الثاني، عقلانة الافعال او العقلانية البنيوية، فتشير إلى تنظيم النشاطات الاجتماعية وفق مبدأ او معيار اساسي، بمعنى ان الافعال الاجتماعية يجب ان تنتظم بحيث ترمي الى الوصول الى غايات محددة. وبهذا يشير فيبر الى ان هناك ارتباط وثيق بين البعد البنيوي والبعد الثقافي (الفكر والفعل)، لذلك فإنه يؤكد في كتاباته اولوية التحديث الثقافي على البنيوي، واعتماد الثاني على الاول. وللمزيد ينظر، لؤي صافي، نموذج التحديث الغربي الخصوصية التاريخية واشكالية التعميم، مجلة المستقبل العربي، العدد 186، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص ص 40–41.

[22] تلك العملية التي تكتسب بها التنظيمات والاجراءات حتمية وثباتاً.

[23] – صموئيل هنتنغتون ، مصدر سبق ذكره، ص 21.

[24] – ثامر كامل محمد، مصدر سبق ذكره ، ص 25.

[25] هناك من يميز بين العلمنة والعلمانية ، إن الأولى هي العملية التي يتم بها تحويل المقدس الديني إلى زمني دنيوي. أما الثانية فهي أيديولوجية مخصوصة بالدولة، تفقد فيها المؤسسات والأفعال والوعي دلالاتها الاجتماعية ذات الحالة الدينية. ينظر، هنري بينا رويث، ما هي العلمانية، ترجمة د. ريم منصور الأطرش، المؤسسة العربية للتحديث الفكري، سوريا– دمشق، 2005، ص 19.

[26] – باتريك هـ أونيل ، مبادئ علم السياسة المقارن، ترجمة: باسل جبيلي ، ط 1، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق، 2012، ص 108.

[27]- نقلاً عن، إبراهيم فتاح صابر،العلمانية ومشكلة الطائفية في المجتمعات التعددية،مصدر سبق ذكره، ص 7.

[28]- إبراهيم فتاح صابر،العلمانية ومشكلة الطائفية في المجتمعات التعددية،مصدر سبق ذكره، ص 12.

[29] – حمدان رمضان محمد، دور المسجد في تحقيق الاندماج السياسي في المجتمع العراقي المعاصر(دراسة تحليلية من منظور اجتماعي)، مجلة كلية العلوم الاسلامية، العدد 13،جامعة الموصل، المجلد السابع، 2013، ص 12.

[30]– ستار جبار علاي، الانتخابات العراقية وتاثيرها في الاستقرار والتنمية، مجلة دراسات دولية، العدد 54، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، 2015، ص 108.

[31] ولتحديد ادق لمفهوم العلمانية يأخذ المفكر الفرنسي (موريس باربيه) بمفهومين اساسيين للعلمانية، وهما الفصل، والحياد. الفهم الاول الذي يقوم على" فصل الدولة عن الدين"، يتاح للدولة أن تتطور وأن تنمو بحرية وأن تدخل في الحداثة السياسية. وبالفصل والاستقلال يتاح للدين أن يحقق وجوده وينشط بحرية. اما الفهم الثاني الذي يقوم على

"الحياد" حياد الدولة في الموضوع الديني، وهي تتعلق تعلقا مباشراً بالدولة ويخصها ولايؤثر في الدين إلا من جهة النتائج، فالدولة محايدة إزاء الدين، والدين يتمتع بالحرية في المجتمع. ينظر، إبراهيم فتاح صابر، العلمانية ومشكلة الطائفية في المجتمعات التعددية، مصدر سبق ذكره ،ص 10.

[28]–علي عبد الهادي المعموري، سياسة الأمن الوطني في العراق بعد 2003، رسالة الماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،2015، ص 139.

[29] – إبراهيم فتاح صابر، مصدر سبق ذكره ، ص 9.

[ا] لابد من الاشارة مقدماً الى اننا نستخدم في هذا المحور مفهومي العشيرة والقبيلة بصورة مترادفة لتداخل المفهومين في اقطار الوطن العربي، إذ يغلب استخدام مصطلح العشيرة في العراق، بينما يغلب استخدام مصطلح القبيلة في بلدان المغرب العربية.

[30] – ياسين سعد محمد البكري، القبيلة في العراق، ديناميتها ودوره السياسي (مقدمة لمشروع دراسة القبيلة في العراق)، مجلة المستقبل العربي، العدد 363، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، (ايار 2009)، ص 86.

[31] – المصدر نفسه ، ص 87.

[32] – صباح ياسين، العشائر العراقية ثقل الحضور ومخطط الاحتواء، مجلة المستقبل العربي ،العدد 32، مركز درسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 15.

[33] – المصدر نفسه ، ص 17.

[34] – ياسين سعد محمد البكري، القبيلة في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 87.

[35] – المصدر نفسه ، ص 88.

[36] – المصدر نفسه ،ص 99.

[37]– للمزيد عن أسباب بروز الدور السياسي للعشائر العراقية بعد عام 2003، ينظر، أحمد عبدالله ناهي ، الدور السياسي للعشائر العراقية بعد عام 2003 دارسة تحليلية، مجلة قضايا سياسية، العدد 27–28، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2012، ص ص 64–69.

[38] – محمد نجيب بوطالب، الأبعاد السياسية للظاهرة القبلية في المجتمعات العربية، مقاربة سوسيولوجي للثورتين التونسية والليبية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسية (معهد الدوحة)، الدوحة، 2011،ص 6.

[39] – نبيل محمد توفيق السمالوطي، قضايا التنمية والتحديث في علم الاجتماع المعاصر، دار المطبوعات الجديدة، الرياض– المملكة العربية السعودية، 1990، ص 25.

[40] – صحيفة البينة الجديدة، العدد 1604، الاثنين 10/9/2012.

[41] – عبد الواحد مشعل، الصراع بين البداوة والحضارة وجدلية دور العشيرة في بناء المجتمع العراقي في لمرحلة الحالية، مجلة سياسات اجتماعية، العدد 31، بيت الحكمة، بغداد، 2012، ص 123.

[42] – محمد نجيب بوطالب، مصدر سبق ذكره ، ص 1.

[43] – ياسين سعد محمد البكري، مصدر سبق ذكره ، ص 99. وينظر كذلك، محمد نجيب بوطالب، مصدر سبق ذكره ،ص 6.

[44] – أسماء جميل وفالح عبد الجبار، الأحزاب السياسية في العراق، بحث منشور على موقع مركز العراق للدراسات ص 17، شبكة المعلومات العالمية الانترنيت على الرابط التالي:http://iraqstudies.com/featured7a.html

[45] – محمد نجيب بوطالب، مصدر سبق ذكره، ص 6.

[46] – ابتسام محمد عبد، مصدر سبق ذكره، ص 145–146

[47]– أحمد عبدالله ناهي، الدور السياسي للعشائر العراقية بعد عام 2003، مصدر سبق ذكره، ص 78.

[ا] المواطنة، هي الآلية للحد من الصراعات الإثنية، والعرقية ، والاجتماعية، على قاعدة مبدأي عدم التمييز والمساواة. ينظر، مجموعة باحثين، المواطنة والهوية العراقية عصف الاحتلال ومسارات التحكم، ط 1،مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد،2011، ص 179.

[48] – حسين توفيق إبراهيم، مستقبل النظام السياسي والدولة في العراق وانعكاساته على الامن والاستقرار في الخليج (قضايا وإشكاليات)، ط 1، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص ص 24–25.

[ا] يشير مفهوم العصبية بالمعنى العام إلى ما يجمع إفراد العشائر المختلفة أو الجماعات المختلفة ضمن الاطار المكاني من روابط يمكن لها أن تحقق التوافق والانسجام بين الجماعات والعشائر المتحالفة وتشكل قوة ضبط اجتماعية عامة، وصولاً نحو تحقيق وعي مشترك موحد يتجاوز في مستواه، مستوى الوعي العشائري الخاص أو العصبيات الخاصة، نحو الوعي العام أو الوعي بالمشتركات الوطنية العامة. ينظر ،كامل جاسم المراياتي، النظام القيمي للعشائر العراقية ودور العشيرة في بناء مجتمع مدني، مجلة دراسات اجتماعية، العدد 31، بيت الحكمة، بغداد، 2013، ص ص 109–110.

[49]– المصدر نفسه ، ص 120.

[50] – عدنان ياسين مصطفى، الامن الانساني والتنمية في العراق مؤشرات الهشاشة وفاعلية السياسات، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 153

[51] – المصدر نفسه، ص 152.

[52] – عدنان ياسين مصطفى، المجتمع المدني المعاصر في العراق إشكاليات بنيوية وخيارات تمكينية، في تطور المجتمع المدني في العراق من 2003–2008(مؤسسي– حقوقي – تشريعي)، اوراق مقدمة لورشة عمل عقدت للأكاديميين العراقيين، عمان– الاردن، 2008، ص 66.

[53] – عدنان ياسين مصطفى، المجتمع المدني المعاصر في العراق ،مصدر سبق ذكره، ص 66.

[54] – خضر عباس عطوان، نحو استراتيجية وطنية لبناء الدولة العراقية، في استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص 144.

[55] – سعد محمد رحيم، صراع الدولة والجماعات في العراق السياسة، الثقافة، الهوية والعنف، ط 1، دار سطور للنشر والتوزيع ، بغداد، 2015، ص ص 105–106.

[56]– فخر الدين مهيوبي، إشكالية بناء الدولة في المغرب العربي دراسة في تطور دولة ما بعد الاستعمار، ط 1، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2014،ص 45.

[57]– باتريك هـ أونيل، مصدر سبق ذكره،ص 20.

[58] – وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة– الامة (دراسة حالة العراق)، ط 1، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان– الاردن، 2013،ص ص 438–349.

[59] – المصدر نفسه، ص 128.

[60] – نقلاً عباس فاضل محمود، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق، مجلة الاستاذ، العدد 203، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، 2012, ص 634.

[61] – مجموعة باحثين، مصدر سبق ذكره، ص 67.